هيئة سوق رأس المال ومركز تطوير الإعلام يصدران بحثا لإطلاق مدونة سلوك للصحافة الاقتصادية.

أصدرت هيئة سوق رأس المال ومركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت، بحثاً حول إمكانية إطلاق أول مدونة سلوك للصحافة الاقتصادية في فلسطين من إعداد الباحثين صالح مشارقة وعمر نزال. جاء ذلك في ندوة نظمها المركز شارك فيها ممثلون عن الهيئة والمركز ونقابة الصحفيين الفلسطينيين.

وفي افتتاح الندوة قال مدير المشاريع في مركز تطوير الإعلام عماد الأصفر أن أدوات التنظيم الذاتي للصحفيين الفلسطينيين تستوعب هذه الدراسة ونتائجها، وهو ما يتطلب مدونة سلوك متخصصة للصحافة الاقتصادية، تكون مرجعية للنقابة، وللجنة الاخلاقيات للبت في قضايا واشكاليات كثيرة تقع في الممارسات الصحفية اليومية.

وقالت مديرة المركز بثينة السميري أن المركز خصص جهوداً ومشاريع من سنوات لتطوير الصحافة الاقتصادية في فلسطين كان من بينها تأليف مساق للصحافة الاقتصادية بالشراكة مع 16 جامعة وكلية تدرس الصحافة، إضافة الى برنامجٍ تدريب سنوي لخريجي الإعلام للعمل في الصحافة الاقتصادية، وحديثاً جاءت فكرة الدراسة أيضا ضمن هذا المسار من الصحافة المتخصصة.

وقال مدير العلاقات العامة في هيئة سوق رأس المال كايد ميعاري ان الهيئة ذهبت لطلب الدراسة من المركز، إيمانا منها بأهمية ادخال التنظيم الذاتي للصحفيين في التعامل مع تغطيات القطاعات المالية غير المصرفية، كي تصبح هذه التغطيات أكثر مسؤولية وشفافية، وتحمي حقوق المستهلك الفلسطيني والجمهور من أية هيمنات مالية، او احتكارات، أو تصرفات غير مسؤولة، وتساعد الشركات في إيصال رسائلها بشكل معياري ومهني.

واستعرض الباحثان مشارقة ونزال فصول الدراسة، وقال مشارقة ان الدراسة استخدمت أربعة مناهج بحث وتحليل هي: مراجعة 18 مدونة سلوك لنقابات واتحادات صحفيين دولية وعربية وتمت مقارنتها

بالمدونة الفلسطينية، ومقابلات معمقة مع سبعة صحفيين اقتصاديين هم: أمجد التميمي، فراس الطويل، حسناء رنتيسي، عماد الرجبي، محمد خبيصة، محمد أبو جياب، احمد أبو قمر، ومقابلات معمقة مع مدراء القطاعات المالية غير المصرفية وهم مدير عام الادارة العامة للتأمين أيمن صباح، ومدير عام الإدارة العامة للتأجير التمويلي وتمويل الرهن العقاري لينا غبيش، ومدير الإدارة العامة لخدمات التمويل الرقميٍ والابتكار د. بشار أبو زعرور، كما استطلعت الدراسة رأي 155 صحفياً وصحفية حول الموضوع.

وتحدث نزال وهو نائب نقابة الصحفيين الفلسطينيين عن ترحيب النقابة بالدراسة. وقال ان النقابة ستدرس النتائج ومسودة المدونة التي اقترحتها الدراسة بالاعتماد على استطلاع رأي الصحفيين. واستعرض محاور مهمة علق عليها المشاركون في المقابلات المعمقة ومنها: أثر الرعايات والإعلانات التجارية على المضامين الصحفية، وأثر الإعلانات التجارية على مهنية الصحفيين والتزاماتهم بمدونة السلوك المهني، وازدواجية عمل الصحفيين في أكثر من مؤسسة، والهدايا والمزايا التي تدفعها بعض الشركات للصحفيين مقابل التغطيات، والمشابك الإخبارية المطلوبة لتطوير التغطيات واخراجها من حيز القص واللصق وأخبار العلاقات العامة الى التغطية الصحفية الشفافة والمسؤولة.

واستعرض مشارقة نتائج الاستطلاع، والتي تضمن في نهايتها تصويت المبحوثين على 14 بنداً مهنيا يمكن ان تشكل المسودة الأولى لمدونة سلوك خاصة بالصحافة الاقتصادية، وجاءت بنسب تصويت عالية في الاستطلاع الذي أجرته الدراسة، حيث اجمع الصحفيون على الفصل بين الفنون الإخبارية والصيغ الاعلانية، وحماية المضامين الصحفية من تأثير الرعايات التجارية، وحماية حقوق الجمهور والمستهلكين، وعدم وقوع إدارات التحرير تحت هيمنة الشركات والمعلنين، وتطوير نظام متخصص بقبول الصحفيين للهدايا والمزايا من الشركات والمعلنين، وعملهم ضمن اكثر من وظيفة في الصحافة الاقتصادية، وعدم انتفاع الصحفيين الاقتصاديين من اية معلومات قبل نشرها، وعدم اجبارهم على تغطيات لا يتفقون مع مستوى الشفافية فيها.

دعت لسرعة الإبلاغ عن أية تجاوزات هيئة سوق راس المال: لا يوجد لدينا جهات مرخصة لمزاولة نشاط (الفوركس)

أصدرت هيئة سوق رأس المال تحذيرا للجمهور الفلسطيني من التعامل مع المنصات أو التطبيقات الالكترونية أو الافراد والشركات أو الإعلانات الممولة أو حملات الترويج الدعائي المتعلقة بالتعامل مع سوق البورصات العالمية الأجنبية (الفوركس).

وجددت الهيئة تأكيدها في بيان صدر عنها، أن الهيئة لم تمنح أي شركة او فرد أو منصة ترخيصا لممارسة تلك الأنشطة والتعاملات.

وأهابت الهيئة بالمواطنين سرعة الإبلاغ عن أية تجاوزات من قبل أي أشخاص أو جهات تدعي ممارسة نشاط التعامل في البورصات والأسواق الأجنبية غير المرخصة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقها وفقا لأحكام القوانين والتشريعات السارية في فلسطين.

مع استمرار العدوان على قطاع غزة: هيئة سوق رأس المال تمنح مهلة إضافية للإفصاح عن

البيانات المالية للعام 2023

مددت هيئة سوق رأس المال للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مدة الإفصاح للبيانات المالية الختامية الأولية للعام 2023 حتى تاريخ 17/3/2024.

وفي السياق ذاته، أعلنت الهيئة عن تمديد فترة تسلم الإفصاحات المرتبطة بإعداد التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة عن العام 2023 لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وشركات الأوراق المالية وشركات التأجير التمويلي وشركات تمويل الرهن العقاري المرخصة حتى تاريخ 30/4/2024.

وأكد مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية السيد براقٍ النابلسي، أن قرار منح الشركات المدرجة والمرخصة مهلة 30 يوماً إضافية للإفصاح عن بياناتها يمنحها القدرة على توفير معلومات أكثر واقعية خاصة في ظل تداعيات استمرار عدوان الاحتلال على فلسطين وخاصة في قطاع غزة.

وفي سياق متصل، أوضح مدير الإدارة العامة للأوراق المالية في الهيئة السيد مراد الجدبة أن قرار التمديد يمكن جميع الشركات، وشركات التدقيق من منح حكم تقديري سليم يعكس آثار الأضرار الحالية واللاحقة المتوقعة، سواء الائتمانية أو تعطل للأنشطة التشغيلية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة سوق رأس المال اتخذت مجموعة من التدخلات على صعيد قطاع الأوراق المالية هدفت من خلالها لمعالجة تداعيات العدوان على قطاع الأوراق المالية والحفاظ على حقوق المستثمرين لاسيما صغار المساهمين كطلب الإفصاح من الشركات المدرجة التي لديها أعمال في قطاع غزة عن طبيعية الأضرار التي يتعرضون لها جراء العدوان وحجم الأضرار وأثرها على نتائج الأعمال والمراكز المالية.

للاطلاع على القرار: اضغط هنا

هيئة سوق رأس المال تنشر لائحة التعاملات في البورصات الأجنبية

نشرت هيئة سوق رأس المال، اليوم الثلاثاء، لائحة تعامل شركات الأوراق المالية مع البورصات الأجنبية بعد اعتمادها من مجلس الوزراء الفلسطيني لتنظيم وضبط التعاملات وخفض مستوى المخاطر والذي بدوره يساهم في استقرار قطاع الأوراق والخدمات المالية غير المصرفية في فلسطين.

وجرى إقرار اللائحة استنادا إلى القرار بقانون رقم (17) لسنة 2009 بشأن التعامل في البورصات الأجنبية، بحيث يسمح لشركات الأوراق المالية المرخصة من قبل الهيئة بممارسة نشاطات وأعمال الوساطة في البورصات الأجنبية والعالمية.

وفي السياق ذاته، أكد مراد الجدبة، مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية أن الهيئة لم تمنح أي جهة حتى الآن ترخيصا لمزاولة نشاط التعامل في البورصات الأجنبية والتي تتداول في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والسلع والمؤشرات مبينا أنها ستعلن عن قائمة المرخصين لممارسة هذا النشاط عند استكمال متطلبات الترخيص والشروط والضوابط الفنية التي ستضعها الهيئة لتكون متوافقة، مع سياسة الهيئة في منح التراخيص للشركات الراغبة في مزاولة تلك الأنشطة.

وأوضح الجدبة، أن الهيئة هدفت إلى تحويل نشاط التعامل بالبورصات الأجنبية وسوق العملات والمؤشرات والسلع إلى قطاع رسمي منظم بما يعزز القدرة على قياس أثر هذا النشاط على الاقتصاد الوطني ومؤشرات الشمول المالي، ووضع التعليمات التي من شانها ضبط هذا القطاع وتقليل مخاطره.

تجدر الإشارة إلى أن اللائحة تضمنت متطلبات الترخيص، من حيث متطلبات رأس المال وإجراءات فصل الأموال والكفالات المالية، إضافة الى إجراءات العمل والرقابة الداخلية بما فيها حفظ البيانات وتعزيز الامن المعلوماتي والبنية التحتية التقنية والتطبيقات الالكترونية والبرامج، وسيتم الإعلان عن متطلبات إجراءات الربط المركزي مع أنظمة الهيئة الرقابية حال جهوزية الأنظمة الفنية لدى الهيئة.

ويمكن الاطلاع على بنود اللائحة عبر الرابط التالي: اللائحة

مع استمرار العدوان على قطاع غزة: هيئة سوق رأس المال تمنح مهلة إضافية للإفصاح عن البيانات المالية للربع الثالث 2023

مددت هيئة سوق رأس المال مدة الإفصاح للبيانات المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للربع الثالث للعام 2023 حتى تاريخ 17/12/2023. وأكد مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية مراد جدبة، انه ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على شعبنا في قطاع غزة وتداعياته وأثر هذا العدوان، فقد قررت الهيئة منح الشركات المدرجة 32 يوما إضافيا للإفصاح عن بياناتها لمنحها القدرة على توفير معلومات أكثر واقعية خاصة في ظل تداعيات استمرار العدوان على شعبنا في قطاع غزة.

وفي السياق ذاته، أوضح الجدبة أن قرار التمديد يمكن الشركات المساهمة العامة، وشركات التدقيق منح حكم تقديري سليم يعكس آثار الأضرار الحالية واللاحقة المتوقعة، سواء الائتمانية أو أية تعطل للأنشطة التشغيلية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة سوق رأس المال اتخذت مجموعة من التدخلات على صعيد قطاع الأوراق المالية منذ بدء العدوان في 7 أكتوبر 2023 هدفت من خلالها لمعالجة تداعيات العدوان على قطاع الأوراق المالية والحفاظ على حقوق المستثمرين لاسيما صغار المساهمين كطلب الإفصاح من الشركات المدرجة التي لديها أعمال في قطاع غزة عن طبيعية الأضرار التي يتعرضون لها جراء العدوان وحجم الأضرار وأثرها على نتائج الأعمال والمراكز المالية.

كما أصدرت الهيئة قرارا يمنح الشركات المدرجة حق شراء أسهمها (أسهم الخزينة) دون الحاجة إلى عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادي لتشجيع الشركات المدرجة على شراء أسهمها في هذه الظروف الصعبة.

تصريح صحفي: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تسمح للشركات المساهمة العامة المدرجة شراء أسهمها دون اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية.

أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية قراراً تنظيمياً ولمدة ثلاثة أشهر يسمح للشركات المساهمة العامة المدرجة شراء أسهمها دون اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية. حيث تضمن القرار المذكور قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة والتي ترغب في شراء أسهمها بشكل مباشر بتقديم طلب إلى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للحصول على موافقتها بعد التحقق من الالتزام بالمتطلبات القانونية وفقاً لإحكام قرار بقانون رقم (42) لسنة 2021 بشأن الشركات، وتعليمات شراء الشركات لأسهمها والتصرف بها رقم (2) لسنة 2023 الصادرة عن الهيئة.

ويهدف هذا القرار إلى تعزيز واستقرار أسعار الأوراق المالية المدرجة في بورصة فلسطين في ضوء الأحداث والتطورات الأخيرة التي طرأت على قطاع الأوراق المالية الفلسطيني، وحرصاً من قبل الهيئة على حماية حقوق المتعاملين والمساهمين في الشركات المساهمة العامة المدرجة.

حيث يتضمن القرار تبسيط الإجراءات التنظيمية الخاصة بعمليات شراء الشركة لأسهمها من خلال عدم اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية مما يسهل على الشركات الراغبة في شراء أسهمها من سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة من طرفها لممارسة إعادة شراء الشركات المدرجة لأسهمها بهدف خلق التوازن في أوامر التداول على الورقة المالية المدرجة في بورصة فلسطين، وبالتالي إرسال ايجابية للمتعاملين وطمأنتهم وتحديداً صغار المساهمين في الشركات المساهمة العامة المدرجة.

ونشير بهذا الخصوص إن القرار التنظيمي الصادر عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والمتضمن وقف اشتراط موافقة الهيئة العامة غير العادية للشركات التي ترغب بشراء أسهمها هو قرار مؤقتاً ولمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد وفقاً لما تراه الهيئة تحقيقاً للمصلحة العامة.

للسنة السادسة على التوالي: هيئة سوق رأس المال تطلق أسبوع المستثمر العالمي 2023

في إطار جهودها الدؤوبة، وسعيها الحثيث للارتقاء بالقطاعات المالية غير المصرفية، تطلق هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، بالشراكة مع بورصة فلسطين، أسبوع المستثمر العالمي للعام 2023، وذلك للفترة ما بين 2-8 من شهر تشرين الأول/ اكتوبر الحالي.

وتأتي مشاركة هيئة سوق رأس المال، ممثلة لدولة فلسطين في فعاليات أسبوع المستثمر العالمي للسنة السادسة على التوالي، والتي ستتركز العام الحالي حول موضوعات مهمة تتصل بأساسيات الاستثمار عموماً، أبرزها: التمويل المستدام و مخاطر التعامل في الاستثمار في العملات الافتراضية المشفرة.

وتندرج مشاركة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في أسبوع المستثمر العالمي في إطار حرصها على المشاركة الفاعلة في مختلف فعاليات وأنشطة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق الماليةIOSCO" أيوسكو" ولجانها المختلفة، الأمر الذي يمكنها من متابعة أحدث المستجدات المتعلقة بمهامها، ومواكبة المعايير الدولية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية.

ومن المنتظر لحملة أسبوع المستثمر العالمي للعام الحالي أن تسلط الضوء على أهمية التوعية بقضايا رئيسية أربع:

"توعية المستثمر": التي تمنحه مقومات مواجهة الصدمات المالية

السلبية، وفهم مخاطر الاستثمار، وضرورة التخطيط المالي لحياة مالية مستقرة.

"التمويل المستدام": بما يشمله من تطبيق للحوكمة، والاستثمار البيئي والاجتماعي، وما يتوجب على المستثمر إدراكه على صعيد هذا التمويل بدءاً بمراجعة بيانات الإفصاح الخاصة به لدى الشركة المستهدفة للاستثمار، وانتهاءً بالتحقق من مدى توافق الاستثمار المتصل بالتمويل المستدام مع أهدافه.

"ممارسات الغش والاحتيال المالي": والتزامات المستثمر الذكي للحد منها، كالتأكد من حصول الوسيط على الترخيص المطلوب، ودراسة الفرص الاستثمارية وتقييمها باستقلالية، وتجنب دعوات الربح السريع والثراء المضمون، وحماية البيانات الشخصية، و الأهم الحرص كل الحرص ضد الاحتيال الاستثماري عبر الانترنت.

"الأصول المشفرة": وضرورة فهم المخاطر المرتبطة بها، والإحاطة بشارات التحذير من ممارسات الاحتيال المالي، وتجنب الاندفاع للاستثمار استناداً على دعوات المشاهير والمؤثرين.

وستتركز مشاركة الهيئة في فعالية العام الحالي على الحملة التوعوية في موضوع "التمويل المستدام" باعتباره القوة الدافعة للتنمية المستدامة، دون تجاهل القضايا الأخرى بطبيعة الحال وذلك من خلال بث رسائل توعوية بصورةٍ مكثفة.

ويشار إلى أن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية حصلت على العضوية الكاملة لمنظمة "أيوسكو" عام 2014. وتعتبر المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (أيوسكو) أرفع جسم مهني في مجال الرقابة والإشراف على أسواق المال، وتعنى بوضع المعايير الدولية والفنية التي يجب اتباعها من قبل الهيئات المشرفة على أسواق المال الأعضاء في المنظمة، إضافة إلى انضمام "الهيئة" إلى الدول الموقعة على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف الخاصة بمنظمة "أيوسكو"، وذلك بعد استكمال جميع المتطلبات الفنية والرقابية والقانونية اللازمة لذلك، حيث تعتبر هذه العضوية بمثابة شهادة عالمية بأن قطاع الأوراق المالية الفلسطيني ينظم ويراقب من قبل هيئة سوق رأس المال وفقاً للمبادئ الدولية والمعايير التي تتطلبها منظمة "أيوسكو" والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ويشير مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس

المال، مراد الجدبة، إلى أن الجوانب التوعوية تشكل محورًا أساسيا من محاور أسبوع المستثمر العالمي في فلسطين، خاصة لدى فئتي الشباب والطلبة بهدف خلق فكر توعوي وتثقيفي لديهم حول منظومة القطاعات المالية بما فيها البورصة، وذلك حتى تحظى هذه القطاعات بالاهتمام الذي تستحقه من لدن المنظومة التربوية.

ويوضح الجدبة أن الهيئة أقامت في سبيل تحقيق هذه الأهداف علاقات تشبيك وشراكات مع العديد من المؤسسات العامة والخاصة، مثل وزارة التربية والتعليم، ومحافظة رام الله والبيرة، واتحاد البلديات والغرف التجارية، وسلطة جودة البيئة، والجامعات، إذ عملت جميعها سويا لتحقيق الهدف المنشود، وإعطاء الحملات التوعوية الزخم الإعلامي.

ويعرب الجدبة عن اعتزازه بأن هيئة سوق رأس المال، طرقت مجالات غاية في الأهمية مثل دور المرأة في التنمية الاقتصادية، من خلال تنفيذ برامج وأنشطة بالتعاون مع مؤسسات شريكة، وذلك كأحد أهداف التنمية المستدامة وضمن المساهمات الريادية للهيئة سواء لجهة تسليط الضوء على الأدوات المالية الموجودة لدعم التنمية، أو للحث على إدخال أدوات مالية جديدة للسوق الفلسطينية، والاستثمار في مجالات مهمة، مثل الاستثمارات الصديقة للبيئة، والاقتصاد الأخضر، وتدوير النفايات، لتسهيل حياة المواطنين وحقهم في العيش في بيئة آمنة خالية من التلوث.

"نحرص على أن تترك برامجنا ونشاطاتنا أثرا إيجابيا على المواطن وعلى التنمية الاقتصادية، وخلق فرص استثمارية واعدة" يقول الجدبة.

ويضيف، خطتنا المستقبلية تتضمن الاستمرار في التركيز على الجوانب التوعوية، وتعزيز ثقافة الاستثمار والادخار، وحماية مصالح المستثمرين تجاه الاستثمارات التي قد تكون عالية و تحديداً تلك الاستثمارات المرتبطة بالتعاملات عبر الاحتيال الاستثماري عبر الانترنت و المرتبطة بتحديثات و تطورات التكنولوجيا المالية، والتعامل بالعملات المشفرة، والى الحرص من التعامل مع المخادعين الذين يدعون بأنهم مرخصين من الجهات الرقابية أو يمتلكون مهارات في إدارة أموال الكادحين عبر تغريرهم بالربح السريع، ومن جانب آخر تدعو الهيئة دائما الى تظافر الجهود و تذليل جميع الصعوبات في تشجيع الاستثمار نحو الطاقة النظيفة من خلال إصدار السندات الخضراء وتمويل المركبات الآمنة بيئيا، ومعالجة النفايات الصلبة والطبية والجيف الحيوانية.

ويؤكد الجدبة حرص هيئة سوق رأس المال على تنفيذ البرامج التي من شأنها خلق غد واعد يلبي حاجات المواطنين ويسهل حياتهم، لذلك تمكنت الهيئة من الوصول إلى المناطق المهمشة والأقل حظا للوقوف على طبيعة الاحتياجات الضرورية لهذه المناطق، خاصة في المنظومة الزراعية، حيث أطلق الهيئة مبادرات جد مهمة كالتأمين الزراعي، والمايكرو إنشورنس، وكل ذلك لحماية المزارع.

ودعا الجدبة الحكومة إلى تقديم الدعم وإقرار سياسات تشجع الاستثمار في هذه القطاعات كتقديم الحوافز الضريبية والتشريعية.

من جهته، يؤكد مدير عام بورصة فلسطين، نهاد كمال، أن مشاركة البورصة في أسبوع المستثمر العالمي للسنة السادسة على التوالي بحد ذاته ترسيخ لمفهوم عالمية قطاع الأوراق المالية الفلسطيني. ويقول في هذا السياق "تكلل تجربتنا في كل عام بالنجاح والوصول إلى الأهداف المرجوة من المشاركة في مثل هذا الحدث العالمي، فأهمية المشاركة الفلسطينية في هذا الحدث تنبع من دوره في تعزيز الثقافة المالية ونشر الوعي الاستثماري إضافة إلى الاستفادة من التجارب والخبرات الإقليمية والعالمية على صعيد قطاع سوق الأوراق المالية".

وعن انعكاسات أسبوع المستثمر على البورصة والمستثمرين فيها على وجه التحديد، وعلى القطاعات المالية غير المصرفية عامة، يوضح كمال أن مشاركة بورصة فلسطين في مثل هذه الفعاليات العالمية تعكس عادة نتائج إيجابية على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، فهذا الحدث يساعد في تعزيز العلاقات الفلسطينية الدولية ما من شأنه تحقيق أهداف وخطط لتطوير عمل البورصة وجعلها مواكبة لما يطرأ على أسواق الأوراق المالية العالمية، وهذا ينبع من إصرار بورصة فلسطين على الاجتهاد ودوام السعي لكي تكون جزءا لا يتجزأ من خارطة الاستثمار العالمية الذي بدوره يساعد على زيادة عدد المستثمرين المحليين والأجانب، كما تشكل فعاليات هذا الأسبوع فرصة إضافية لتوعية المستثمرين والجمهور من خارج القطاع المصرفي بأحدث التقنيات والأدوات الاستثمارية التي تخط طريقا واضحا للمستثمرين، إضافة إلى جعل المهتمين بهذا المجال والمقبلين على الاستثمار قادرين على الخوض في غمار سوق الأوراق المالية بإقدام ويسر.

ويشير كمال إلى أن توجهات بورصة فلسطين للتطوير من أسبوع المستثمر العالمي لهذا للعام الحالي، تأتي من منطلق إدراك البورصة بأهمية أسبوع المستثمر العالمي، قائلا: "عملنا هذا العام

على تكثيف الجهود للخروج بنتائج من شأنها الارتقاء بمجال الاستثمار لزيادة الوعي فيه، فمن ضمن خططنا لهذا العام تكثيف المحاضرات التوعوية لطلاب الجامعات حول سوق الأوراق المالية والاستثمار كاللقاءات المكثفة التي تم التحضير لها؛ ليتم تقديمها في مختلف فروع جامعة خضوري، والتي بدورها ستخدم أهداف البورصة في التوعية الاستثمارية والاقتصادية، والتركيز على عرض دراسات وأبحاث علمية من شأنها أن تنير لنا طريقا جديدة مليئة بالتوجهات التطويرية على هذا المجال من خلال ورشات عمل تضم مختلف شرائح المجتمع، وبهذا الخصوص تم الترتيب لورشة عمل مع الدكتور نصر عبد الكريم ليعرض من خلالها الدراسة العلمية التي تهدف إلى بحث سبل الاستثمار في فلسطين فمن خلال نتائج هذه الدراسة سيتسنى لنا إضافة توجهات تطويرية جديدة للبورصة، ولم ننسى في خططنا الدور اللافت لمنصات التواصل الاجتماعي، فقد تم التخطيط لحملة مركزة حول التعريف بسوق الأوراق المالية الفلسطينية لإيماننا بأهمية زيادة الوعي الاقتصادي ودوره في رفع مستوى ثقافة الاستثمار لدى المستثمرين".

وتجدر الإشارة، إلى أن "أسبوع المستثمر العالمي" مبادرة دولية توعوية سنوية أطلقتها "الأيوسكو" بهدف رفع مستويات المعرفة المالية، وتعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم على المستويين المحلي والعالمي، والتي تشارك في فعالياتها السنوية ما يزيد عن 100 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، ومن بينها فلسطين ممثلة بهيئة سوق رأس المال التي انضمت بصفة رسمية لعضوية (الأيوسكو) في عام 2014.

تحت رعاية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية البنك الوطني ومسرعة الأعمال Flow يعلنان

إطلاق منصة Pal Blue Book

رام الله، 2/10/2023: تحت رعاية هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، أعلن البنك الوطني ومسرعة الأعمال Flow عن إطلاق منصة Pal Blue Book، أحد حلول التكنولوجيا المالية المطورة ضمن تعاون الطرفين في برنامج احتضان حلول التكنولوجيا الرقمية الذي أطلقه الطرفين في العام 2021. جرى حفل الإطلاق بحضور مدير عام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية براق النابلسي، والمدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد الفلسطينية إياد زيتاوي، ومدير عام مسرعة الأعمال Flow مجد خليفة، والرئيس التنفيذي للبنك الوطني سلامة خليل، بالإضافة إلى مجموعة من شركات التأمين والتأجير التمويلي، والصحفيين.

وفي كلمته خلال حفل الإطلاق قال النابلسي، إن هذا الإنجاز ترجمة لاستراتيجية الهيئة الخماسية 2021-2025 الرامية إلى تعزيز التكنولوجيا المالية في القطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها. وأشار النابلسي إلى أن رسالة عدم الممانعة الممنوحة للسيد كنعان إطار تنظيمي تتيح عرض خدمة تسعير المركبات باستخدام الذكاء الصناعي في بيئة حية وضمن شروط ميسرة وضوابط محددة لتقديم خدمة مبتكرة لكل من قطاع التامين وقطاع التأجير التمويلي في فلسطين. وأضاف: " قدمت الهيئة التوجيه والإرشاد الرقابي اللازمين، وتم التقدم خطوة بخطوة للحل الابتكاري الذي قدمه السيد كنعان للهيئة ابتداءً من منصة "ابتكر" متمنيا له التوفيق في مشروعه".

ومن جانبه أكد الزيتاوي على أهمية الشراكة بين القطاع الخاص وتحديدا القطاع المصرفي ممثلا بالبنك الوطني، ومسرعات الأعمال ممثلة ب Flow Accelerator، والجهات الرقابية ممثلة بهيئة سوق رأس المال لدعم وتشجيع الأفكار والحلول الريادية في القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي، الأمر الذي يساهم في تغيير نمط المستهلكين وتقديم الخدمات المالية بجودة أعلى وتكاليف أقل. ودعا زيتاوي المصارف ومسرعات الأعمال الأخرى إلى عقد مثل هذه الشراكات، مؤكداً على جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لاستقبال أي طلبات لحلول مالية إبداعية من خلال المختبر التنظيمي لديها.

ومن ناحيته أعرب خليل عن سعادته بأن برنامج الاحتضان بدأ يجني ثماره بنجاح أول حل محتضن Pal Blue Book بالحصول على رسالة عدم الممانعة من مزاولة العمل من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،

مشيرا أن البنك الوطني يؤمن بأهمية الاستثمار بالحلول الرقمية وإعطاء الفرصة للشباب الفلسطيني للوصول إلى السوق عبر الاستثمار بأفكارهم الريادية التكنولوجية، لتسهيل أعمال الشركات وتعاملات المواطنين اليومية، وهذا كان الهدف الرئيسي من إطلاق البرنامج. وتوجه خليل بالشكر لكافة الأطراف الموجودة على دورها في تطور هذه المنصة من مجرد فكرة إلى حل تكنولوجي مطروح في السوق قادر على خدمة قطاع التأمين والمؤمنين.

وبدورها قالت خليفة، "نحن فخورون جدا في مسرعة الاعمال Flow بالنتائج الملموسة على ارض الواقع مع القطاع الخاص والممثل بالقطاع المالي من خلال البنك الوطني، ومن خلال هذه الشراكة استطعنا أن نوفر الدعم الفني والمالي اللازم لتطوير حل مبتكر مثل Pal Blue Book الذي استطاع من خلاله أن يصل إلى المتطلبات القانونية والتشريعية والفنية اللازمة للحصول على رسالة عدم الممانعة من المشرع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. نشجع كافة الفئات المستهدفة لهاذا الحل التكنلوجي باستخدامه وتجربته واعطائه التغذية الراجعة المناسبة لتطوير هذا الحل للوصول الى أفضل صيغة منه بهدف النمو.".

وقدم الريادي أحمد كنعان صاحب منصة Pal Blue Book، عرضا حول المنصة وآلية عملها والتي تعتمد على علوم البيانات والذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات التسعير والتقييم للمركبات. حيث تقوم المنصة تلقائيا بإنشاء استراتيجيات تسعير مثلى مبنية على علم البيانات.

وشكر كنعان البنك الوطني على فعالية إطلاق Pal Blue Book متمنياً، مشيرا أن Pal Blue Book هي أول منصة فلسطينية لتسعير المركبات المستخدمة عبر الذكاء الاصطناعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار سعر السوق الفلسطيني وتمثل مرجعية وتعطي شفافية بين المستخدمين ودليل استرشادي للجميع.

اعلان بخصوص تحديد موعد انعقاد امتحان لأغراض الحصول على رخصة مخمن عقاري

تعلن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن تحديد موعد انعقاد امتحان بغرض الحصول على رخصة مخمن عقاري وذلك كأحد متطلبات الحصول على الترخيص وفقاً لأحكام تعليمات رقم (3) لسنة 2012 بشأن ترخيص المخمنين العقاريين وذلك يوم الأربعاء الموافق 25/10/2023 الساعة العاشرة صباحاً ، في قاعة معهد ماس للأبحاث.

على الراغبين بالتقدم للامتحان و الحاصلين على تدريب من خلال الهيئة او من جهة معتمدة من قبل الهيئة تعبئة نموذج التقدم للامتحان رقم M-13 المرفق واعادة ارساله مع المستندات المطلوبة الى البريد الالكتروني nelly@pcma.ps. او فاكس رقم 2946947-02 في موعد أقصاه 2023/10/19 علماً بأن رسوم الامتحان هي ($50) ويتوجب تسديدها قبل موعد الامتحان.

لتعبئة النموذج المرفق، إضغط هنا

أصدرت هيئة سوق رأس المال تقريرها السنوي للعام 2022

أصدرت هيئة سوق رأس المال تقريرها السنوي للعام 2022، والذي تضمن معلومات شاملة حول الهيئة والقطاعات المالية غير المصرفية التي تشرف عليها والتي تشمل كل من قطاعات الاوراق المالية، والتأمين، وتمويل الرهن العقاري، والتأجير التمويل، بالإضافة الى خدمات التمويل الرقمي والابتكار .

وتضمن التقرير السنوي فصولاً عن واقع هذه القطاعات والتطورات

التنظيمية والأنشطة الرقابية التي نفذتها الهيئة خلال العام المنصرم، بالإضافة الى اهم الاحصائيات والأرقام الخاصة بقطاعات سوق المال.

وأفصح التقرير عن البيانات المالية للهيئة، بالإضافة الى خدمات التنمية المستدامة حول الشمول المالي في فلسطين والتطورات التي تم إنجازها فيما يخص حوكمة الشركات في فلسطين، وأبرز التقرير جهود الهيئة في مكافحة جريمتي غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما وعملت الهيئة في العام المذكور على تنفيذ عدد من الأنشطة والبرامج التوعوية ذات العلاقة بتطوير البيئة القانونية، وتطوير أعمال الهيئة الفنية، وزيادة الوعي لدى الجمهور بأهمية القطاع المالي غير المصرفي.

يمكنكم الاطلاع على التقرير السنوي للعام 2022 من خلال: الضغط هنا